



هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

ملخص تقرير الايوسكو

Principles for the Regulation and Supervision of Commodity Derivatives Markets

إعداد

قسم العلاقات الدولية

ملخص تقرير عن مبادئ التنظيم والإشراف على أسواق

المشتقات المبنية على السلع

مقدمة:

قامت اللجنة الفنية Technical Committee التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) International Organization of Securities Commissions بنشر تقرير عن مبادئ التنظيم والإشراف على أسواق المشتقات المبنية على السلع. وقد تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق عمل تابع للجنة الفنية وذلك بناء على طلب من مجموعة العشرين باجتماعها بشهر نوفمبر 2010 بضرورة العمل على الإشراف على أسواق المشتقات المبنية على السلع المادية. ويتضمن التقرير مبادئ تم وضعها بهدف الاسترشاد بها عند وضع تشريعات لتنظيم والإشراف على هذه الأسواق.

وبين التقرير بأن الجهات التنظيمية تلعب دوراً رئيسياً في توفير ضمانات عمل أسواق السلع المادية بشكل خالي تقريبا من التلاعب ومخالفات التداول السليم. وتلعب هذه الجهات أيضا دوراً حاسماً في التصدي بفعالية لظروف السوق غير المنظمة. وستساعد المبادئ المبينة في هذا التقرير هذه الجهات في بناء منهج تنظيمي وإشرافي مناسب يفي بهذه الأهداف. وبناء على ذلك، ينبغي على الجهات التنظيمية أن تعيد النظر في سياساتها بحيث تتوافق مع المبادئ الواردة في هذا التقرير وان تضع هذه المبادئ موضع التنفيذ.

وقد ذكر التقرير بأنه لن يكون هناك اثر يذكر لهذه المبادئ في حال عدم الالتزام بتطبيق هيكل رقابي وإشرافي قوي وفعال. ومما يجب التنويه عنه بأن التركيز على الهيكل الرقابي والإشرافي في الأسواق كل على حدة له أهميته وتزداد هذه الأهمية وتعطي الفائدة المرجوة منها في حال كان هذا مطبقاً في كافة الأسواق.

ونوه التقرير إلى أن وجود جهات رقابية أعضاء في منظمة الايوسكو تقوم بالإشراف والرقابة على أسواق المشتقات أو أسواق خارج نطاق البورصة أو أسواق السلع المادية يساهم بشكل كبير في الكشف عن المخالفات التي قد تحدث في عدد من الأسواق على

مستوى العالم. وعلى الرغم من أن أي جهة تنظيمية لا يمكنها أن تمنع حدوث المخالفات في الأسواق إلا أنه من الضروري أن يتم بذل جهود إضافية في هذا المجال.

ويؤكد هذا التقرير على الأهمية الرئيسية للشفافية كوسيلة لتحسين أداء السوق. إن التحسينات التي ذكرها التقرير فيما يخص الشفافية تهدف إلى تحسين ثقة أصحاب المصالح في السوق وقدرة الجهات التنظيمية.

ويوضح هذا التقرير أن فهم الأسعار في أسواق السلع المادية عنصرا هاما لفهم تكوين الأسعار في أسواق المشتقات المبنية على السلع وهذا يحفز الجهات المعنية على مواصلة تحليل هذه العلاقة ودراستها مع تركيز على أسواق السلع المادية.

وفيما يلي ملخصا لأهم المبادئ التي أوردتها التقرير.

المبادئ المقترحة للتنظيم والإشراف على أسواق المشتقات المبنية على السلع

تم تقسيم المبادئ إلى خمس مجموعات كل مجموعة تركز على أحد الجوانب المتعلقة بعمليات التنظيم والرقابة على عقود المشتقات على السلع وهي كما يلي:

أولا: المبادئ التي تختص بتصميم و/أو مراجعة عقود المشتقات على السلع

لقد تم وضع المبادئ التالية بهدف تطبيقها على العقود المستقبلية، والخيارات على العقود المستقبلية والخيارات المبنية على السلع المادية أو مؤشرات قياسية مبنية على هذه السلع أو سلاسل سعرية بحيث تتم التسوية على هذه العقود عن طريق التسليم الفعلي للسلع أو أن تكون التسوية نقدية.

ولتنظيم هذه العقود فقد اقترح التقرير مجموعة من المبادئ وهي كما يلي:

1. المسائلة **Accountability :** يجب على الجهة المنظمة لهذه العقود أن تضع

إطارا واضحا لتصميم ومراجعة معايير أو إجراءات عقود مشتقات السلع. ينبغي على الجهات المنظمة أن تكون مسؤولة عن المطابقة وإنفاذ النظم القانونية و/أو التنظيم الذاتي وبشكل مستمر ويجب أن تحتفظ بسلطات لمعالجة أحكام العقود القائمة

التي قد ينتج عنها تلاعب أو مخالفة. وعلى الأقل ينبغي أن تكون هناك جهة منظمة قانونية تتمتع بالصلاحيات القانونية للتعامل مع هذه الحالات وتغيير متطلبات العقود التي قد ينتج عنها عند الضرورة، أو التي يحتمل أن ينتج عنها، ظروف التلاعب أو المخالفة.

2. الفائدة الاقتصادية **Economic Utility**: ينبغي على العقود تلبية احتياجات

المستثمرين المحتملين لها من حيث إدارة المخاطر وتشجيع عمليات تحديد الأسعار للسلع المبنية عليها هذه العقود. وينبغي أن يتضمن تصميم و/أو مراجعة عقود مشتقات السلع تحديد إمكانية قيام العقد بتلبية احتياجات إدارة المخاطر للمستثمرين المحتملين للعقد أو تشجيع تحديد الأسعار للسلع المبني عليها. كما يمكن المساعدة في تحديد الفائدة الاقتصادية عن طريق القيام بدراسات استقصائية للمستثمرين المحتملين في هذه العقود، أو يمكن أن يكون من خلال تحليل السوق الفعلية لهذه السلع. وينبغي، كحد أدنى، إبلاغ الجهات المنظمة عن نوع المنتجات التي سيتم تداولها من خلال البورصات أو من خلال أنظمة تداول ويجب على هذه الجهات مراجعة و/أو الموافقة على القواعد التي تحكم عمليات التداول لهذه المنتجات.

3. الارتباط مع السوق الفعلي **Correlation with Physical Market**: ينبغي أن

تتوافق بنود العقود وشروطها في أسواق المشتقات المبنية على السلع بصفة عامة وبقدر الإمكان مع العمليات (عمليات التداول على سبيل المثال) في الأسواق الفعلية لهذه السلع، كذلك يجب أن لا تتضمن هذه البنود أي معوقات تعترض عمليات التنفيذ والتسليم.

4. تعزيز "تقارب الأسعار" من خلال وجود عمليات تسوية معتمدة **Promotion**

of Price Convergence through Settlement Reliability : إن

عمليات التسوية وإجراءات التسليم ينبغي أن تعكس السوق الفعلية للسلع وتعزز الثقة في العلاقة بين أسعار السلع والعقود المبنية عليها وتمثل تقارب سعري بين هذه الأسعار، ويجب أن تتم مراجعة هذه الإجراءات وتقييمها بانتظام والتأكد من أن أنها

تفي بهذا المعيار. كما ينبغي أن تكون إجراءات التسوية والتسليم متاحة ومعروفة للمشاركين في السوق.

5. **الاستجابة Responsiveness**: يجب اخذ آراء المستثمرين المحتملين لعقود السلع بعين الاعتبار عند تصميم هذه العقود.

6. **الشفافية Transparency**: ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بشروط وأحكام عقود مشتقات السلع المادية، فضلا عن معلومات أخرى ذات صلة تتعلق بعمليات التسليم والتسعير، متاحة وفي متناول الجهات المنظمة وخاصة فيما يتعلق بجميع عقود المشتقات الخاضعة لإشرافها وكذلك يجب أن تكون متاحة للمشاركين أيضا في أسواق المشتقات المنظمة. ويجب على الجهات المنظمة تضمين عدد من النقاط ضمن الأحكام والشروط الخاصة بعقود مشتقات السلع، فعلى سبيل المثال:

- الحد الأدنى من الوحدات السعرية المسموح بها في التداول (*Price Ticks*)
- الحدود القصوى لتقلبات الأسعار أن وجدت (*Daily Price Limits*)
- آخر يوم تداول
- إجراءات التسوية والتسليم
- الأشهر المسموح فيها التداول
- ساعات التداول

ثانيا: المبادئ التي تختص بالإشراف على أسواق المشتقات

إن مبادئ الإشراف التي سيتم ذكرها فيما يلي تتضمن أفضل الممارسات في مجال الإشراف والتنظيم والتي تهدف إلى كشف التلاعب أو سوء السلوك وذلك لضمان أقصى قدر ممكن من العدالة والتنظيم في أسواق المشتقات. ومما يذكر بأن هذه المبادئ تعكس الخبرات المتراكمة من أعضاء فرقة العمل فيما يتعلق بأسواق السلع، وقد تم وضع هذه المبادئ بحيث يمكن تطبيقها في جميع أسواق مشتقات السلع.

ويمكن تطبيق هذه المبادئ في (1) تطوير أنواع من أنظمة التداول الإلكترونية للمشتقات الموحدة وفي الأسواق غير النظامية OTC (خارج نطاق البورصة)، (2) ويمكن أن تطبق

في عمليات التسوية لعقود المشتقات الموحدة Standardized وفي الأسواق غير النظامية. إن تطبيق المبادئ الواردة يجب أن يتحدد على أساس كل حالة على حدة من قبل الجهات التنظيمية، مع مراعاة نوع العقود محل التطبيق، حجم التداول، نوع المشاركين في السوق، ومراعاة ما إذا كانت العقود بهدف تحديد الأسعار، أو بهدف أن يكون لها تأثير على الأسواق الأخرى الخاضعة للتنظيم. كما يمكن أن يندرج تطبيق هذه المبادئ ضمن نطاق السلطة القانونية للجهة المنظمة.

وأخيراً، من الجدير بالذكر بأن الإشراف والرقابة على الأسواق تمثل آلية واحدة من الآليات المستخدمة لضمان سلامة الأسواق بحيث تعمل بشكل منظم. ونظراً لأن هذه المبادئ تعاملت كذلك مع الأسواق غير النظامية، ومع إنفاذ القوانين وتبادل المعلومات لذلك لا ينبغي التعامل معها بمعزل عن المبادئ الأخرى الواردة في هذا التقرير بل ينبغي التعامل مع جميع المبادئ الواردة في هذا التقرير، بالإضافة إلى مبادئ الايوسكو الأخرى ذات الصلة والتي تساعد على تعزيز تنظيم وتكامل الأسواق.

وفيما يلي شرح مختصر لهذه المبادئ المتعلقة بالإشراف والرقابة على الأسواق:

1. إطار لتنفيذ الرقابة على السوق Framework for Undertaking Market Surveillance

Surveillance: ينبغي على الجهات الرقابية أن يكون لديها إطاراً واضحاً وقوياً للقيام بأنشطة الإشراف والرقابة والامتثال والإنفاذ في السوق، وينبغي أن يكون هناك رقابة على هذه الأنشطة. ويتوجب على برنامج مراقبة السوق المطبق متابعة مراكز المتداولين من حيث عقود المشتقات وعقود السلع المادية. إضافة لذلك ينبغي على برامج مراقبة السوق أن يتوفر لها الدعم الكافي من الموارد، ومن حيث الوصول إلى بيانات السوق المادية ويجب أيضاً أن تتوفر بها إمكانيات للتحليل.

2. مراقبة وجمع و تحليل المعلومات Monitoring, Collecting and Analyzing Information

Analyzing Information: على الجهات الرقابية أن تقوم بتطوير واستخدام، والاستمرار باستخدام أساليب للرقابة على نشاط التداول في الأسواق التي تقوم بالإشراف عليها، وان تقوم بجمع المعلومات اللازمة والكافية والتي تتناسب مع

طبيعة السوق تحت الإشراف وتحليل هذه المعلومات. إن الرقابة الفعّالة على الأوامر وعلى العقود التي تتم من خلال أنظمة التداول الإلكترونية يتطلب توفر إمكانيات في نظام الرقابية من حيث قدرته على الرقابة بشكل حي ومباشر -real time وعلى أن تكون نظم الرقابة مدعومة بأنظمة الكترونية لاكتشاف أي خلل في عمليات التداول. كما ينبغي لهذه الأنظمة القيام بعمليات الرقابة وجمع المعلومات وتحليلها خلال جلسة التداول الواحدة *intra-day trading*.

3. قدرة الجهات الرقابية على الوصول للمعلومات **Authority to Access information**

information: يجب أن تكون لدى الجهات الرقابية القدرة على الوصول إلى المعلومات التي تخص أسواق مشتقات السلع الخاضعة لرقابتها بشكل دوري وبشكل غير دوري، فضلا عن القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة بمراكز المتعاملين بأسواق السلع والمشتقات المبنية على السلع في أسواق التداول غير المنظمة OTC.

4. جمع المعلومات الخاصة بالعقود المتداولة في الأسواق **Collection of Information on On-Exchange Transactions**

فيما يتعلق بعقود المشتقات المبنية على السلع والتي يتم تداولها في الأسواق فإنه يجب على الجهات المنظمة جمع المعلومات التالية بشكل منتظم ودوري وتشمل:

- الأسعار التي تم تنفيذ العقود عليها خلال جلسة التداول وبشكل حي.
- كافة المعلومات المتعلقة بالعقود المتداولة من حيث وقت وتاريخ العقد، السلعة محل العقد، شهر التسليم، تاريخ انتهاء العقد، الكمية المباعة / المشتراة، أطراف العقد، وسعر العقد.
- تقرير يومي بمراكز المتعاملين بعد انتهاء جلسة التداول وبما فيهم الشركات وأي مشاركين آخرين في السوق.

5. جمع المعلومات في الأسواق غير المنظمة (خارج نطاق البورصة) **Collection of OTC Information**

of OTC Information: فيما يتعلق بعقود المشتقات المبنية على السلع والتي يتم

تداولها في الأسواق غير المنظمة إضافة إلى مراكز المتعاملين فيها فإنه يجب على الجهات المنظمة أن تحدد طبيعة المعلومات التي يجب عليها جمعها بشكل دوري ومنظم وطبيعة المعلومات التي يجب عليها جمعها عند الحاجة فقط. إن الجهات التنظيمية التي تتوافر لديها القدرة على الوصول إلى المعلومات الموجودة في مراكز تجميع المعلومات Trade Repositories يتوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار النواحي القانونية والالتزامات المترتبة عليها لمراكز المعلومات نتيجة حصولها على هذه القدرة.

6. المراكز الكبيرة Large Positions: يجب على الجهات الرقابية أن تطلب من الأسواق الإبلاغ عن المراكز الكبيرة للمتداولين في عقود المشتقات المبنية على السلع. وينبغي للجهات الرقابية أن تكون لديها القدرة على تجميع هذه البيانات الخاصة بالمتداولين لتكوين صورة واضحة عن مركز العميل الذي يشمل: (1) العقود الخاصة به والتي قام بتنفيذها (2) العقود التي يكون هو المستفيد فيها (3) العقود التي يكون هو المسيطر (صاحب القرار) عليها (4) العقود التي يكون شريك فيها.

ثالثاً: المبادئ التي تختص بأسواق المشتقات غير المنظمة

فيما يتعلق بأسواق المشتقات، يمكن وصف السوق بأنه منظماً إذا توفرت فيه خصائص معينة ومنها: العلاقة المنطقية بين الأسعار المتتالية، وارتباط قوي بين التغيرات في الأسعار وحجم التداول، والعلاقات القوية بين سعر عقود المشتقات على السلع وبين أسعار السلع نفسها، ووجود فروقات معقولة بين أسعار العقود ذات تاريخ التسليم القريب وذات التسليم البعيد للسلع. كما يوجد هناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر سلباً على التداول وعلى خصائص السوق المنظم، وتشمل هذه العوامل بين أخطاء فنية تصيب نظام التداول الإلكتروني، وأخطاء الإدخال في الأوامر، والمبالغة في ردود الأفعال على الأحداث والأخبار مثل القيود والكوارث الطبيعية التي قد تؤثر في التوريد بالسلع.

وبهدف تنظيم الأسواق غير المنظمة قامت منظمة الايوسكو بإصدار العديد من التقارير التي تناقش تطبيق الأدوات التنظيمية والرقابية بهدف زيادة تنظيم أسواق المشتقات مثل إيقاف التداول، وسياسات التعامل مع الأخطاء في عمليات التداول، وضوابط الدخول إلى الأنظمة الإلكترونية. ومما يذكر بأن تلك التقارير يمكن أن يتم الاستفادة منها في كل من أسواق الأسهم والمشتقات، ويأتي هذا التقرير للتعامل مع قضايا أسواق المشتقات والتركيز عليها فقط وليس للتعامل مع كافة الأسواق كما في التقارير السابقة.

وفيما يلي شرح مختصر لهذه المبادئ المتعلقة بأسواق المشتقات غير المنظمة:

1. القدرة على التدخل بالأسواق Intervention Powers in the Market:

يجب أن يكون لدى الجهات النظامية الصلاحيات، وان تقوم باستخدام هذه الصلاحيات، للتدخل في أسواق مشتقات السلع وذلك لمنع أو معالجة الأسواق غير المنظمة، وضمان كفاءة هذه الأسواق.

2. مراجعة الممارسات الناشئة Review of Evolving Practices: يجب على

الجهات التنظيمية أن يكون لديها آلية لمراجعة و/أو المساهمة في مراجعة التشريعات والأطر القانونية التي تحكم عمل هذه الأسواق وذلك لضمان أن تكون لدى هذه الجهات القدرة على التصدي للممارسات التي قد تنشأ نتيجة لعمليات التداول في الأسواق غير المنظمة. ومما يذكر بأن البورصات والمؤسسات ذاتية التنظيم يمكن أن تلعب دوراً حاسماً ومكملاً لدور الجهات الحكومية الرقابية في تحديد مثل هذه الممارسات.

رابعاً: المبادئ المتعلقة بإنفاذ القوانين وتبادل المعلومات

تتعامل هذه المجموعة من المبادئ مع الصلاحيات اللازمة للجهات التنظيمية في حظر، والتحقيق في التجاوزات التي تحدث في الأسواق واتخاذ الإجراءات المطلوبة لمعالجتها، فضلاً عن الحاجة إلى تبادل المعلومات بين الجهات التنظيمية للأسواق. وفي العادة يجري تطبيق هذه الصلاحيات في سياق الأنشطة على الأسواق بشكل فردي، وقد تم وضع المبادئ التالية في نفس السياق. ومن الجدير بالذكر بأن التركيز على الأسواق الفردية لا

يكفي لمعالجة الممارسات غير الصحيحة التي تتم في أسواق المشتقات على السلع حيث أصبحت هذه الممارسات سلوكاً موجوداً في مختلف أسواق المشتقات في العالم. وبناءً عليه فإن معالجة هذه الممارسات يتطلب تعاوناً فعالاً بين الجهات التنظيمية في مجالات إنفاذ القوانين. وضمن هذا المجال، فإن كل جهة تنظيمية يمكن أن تحتاج لمراجعة الصلاحيات القانونية لديها والبرامج المطبقة في عمليات الإنفاذ لمعرفة قدرتها على التعاون مع الجهات الأخرى في الحد من الممارسات غير الصحيحة السالفة الذكر.

وفيما يلي شرح مختصر لهذه المبادئ المتعلقة بإنفاذ القوانين وتبادل المعلومات:

1. برامج القواعد والمطابقة **Rules and Compliance Programs**: ينبغي على

الجهات التنظيمية أن يكون لديها قواعد وبرامج للمطابقة وكذلك عقوبات للمخالفات ولديها القدرة على حظر وكشف ومنع وردع الممارسات المخالفة والخاطئة في أسواقها، بما في ذلك التلاعب أو محاولة التلاعب بالسوق. قواعد وبرامج المطابقة والالتزام ينبغي أن تراعي مراكز المتعاملين في السوق (مركز العميل يشمل العقود الخاصة به والعقود التي يكون هو المستفيد فيها أو العقود التي يكون هو المسيطر (صاحب القرار) عليها، أو يكون شريك فيها). وينبغي أن تقوم الجهات التنظيمية بتعريف السلوك المخالف بشكل واضح والذي يشمل الخداع والتلاعب بالسوق والممارسات المحظورة الأخرى.

2. وجود إطار عمل للتعامل مع الممارسات الخاطئة والمخالفة على مستوى الأسواق

الأخرى **Framework for Addressing Multi-Market Abusive Trading**: ينبغي أن يتم وضع إطار عام للرقابة والإشراف على السوق وإنفاذ القوانين من قبل الجهات التنظيمية بحيث يسمح هذا الإطار لهذه الجهات بالتعاون المتين مع الجهات الأخرى بهدف اكتشاف الممارسات الخاطئة في الأسواق وكذلك التعاون في اتخاذ الإجراءات ضد هذه الممارسات التي قد تؤثر على عمليات التداول في عدد من الأسواق المالية وأسواق خارج نطاق البورصة فضلاً عن أسواق السلع المادية.

3. السلطة والقدرة على الاستجابة لممارسات استغلال السوق Powers and

Capacity to Respond to Market Abuse: ينبغي للجهات التنظيمية أن

يكون لديها الصلاحيات الكافية والقدرة على التحقيق ومقاضاة الذي يقومون بمخالفات من حيث استغلال السوق أو المشتبه بقيامهم بذلك، بما في ذلك محاولة التلاعب. يجب أن يتمتع الأعضاء في منظمة الايوسكو بالسلطة والقدرة التي وردت في مذكرة التفاهم متعددة الأطراف لمنظمة الايوسكو حول التعاون وتبادل المعلومات MMoU.

4. اتخاذ إجراءات تأديبية بحق أعضاء السوق Disciplinary Sanctions

Against Market Members: ينبغي للجهات التنظيمية أن يكون لديها

الصلاحيات الكافية والقدرة على اتخاذ إجراءات تأديبية بحق المخالفين من أعضاء السوق أو بحق أي شخص مرخص له للمشاركة في السوق في حال ارتكابهم أي مخالفة في السوق. ويجب أن يكون هناك وضوح ومعرفة لدى الجميع بنوعية المخالفات والعقوبات التي سيتم فرضها حال حدوثها.

5. اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الغير أعضاء في السوق Disciplinary Sanctions

Against Non-Members of the Market: ينبغي على الجهات التنظيمية

ذات العلاقة أن يكون لديها السلطة لاتخاذ إجراءات ضد غير الأعضاء من أسواق المشتقات المبنية على السلع المنظمة أو أي مشاركين آخرين في السوق إذا كانوا قد تورطوا في ممارسات خاطئة أو عمليات تلاعب، أو يشتبه في قيامهم بذلك. ولتحقيق ذلك فإن على الجهات التنظيمية أن تطلب من أعضائها بإيجاد علاقة تعاقدية بين الأعضاء وعملائهم تمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين. ومن المتوقع أن تكون سلطات إنفاذ القوانين بمثابة جزء لا يتجزأ من النظام الأساسي وتُمارس من قبل جهات حكومية بما في ذلك المدعي العام أو المحاكم.

6. تبادل المعلومات Information Sharing: على الجهات المنظمة التعاون فيما

بينها على المستويين المحلي والدولي لتبادل المعلومات لأغراض الرقابة والإشراف

ولأغراض اتخاذ الإجراءات التأديبية؛ ويتعين على الجهات المنظمة أن يكون لديها ترتيبات تسمح لها بتبادل المعلومات وخاصة مع الأسواق التي لها ارتباط قوي معها.

خامساً: المبادئ المتعلقة بتعزيز آليات تحديد الأسعار في أسواق المشتقات المبنية على السلع

تعتبر الأسواق الآجلة للسلع الأساسية من الأسواق التي تساهم في تحديد الأسعار، بحيث تتأثر وتحدد الأسعار المستقبلية لسلعة معينة بالمعلومات المتوفرة عن هذه السلع والتوقعات المستقبلية لها. وعليه فإن تعزيز توافر وجودة المعلومات فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك والتخزين وتداول السلع المادية التي يتم تداول عقود المشتقات عليها (شفافية أسواق السلع المادية) سوف يساهم في تحسين عمليات تحديد الأسعار في الأسواق المالية (أي، العقود الآجلة وأسواق المشتقات والأسواق خارج البورصة).

إن الشفافية في العقود المنفذة في أسواق المشتقات المبنية على السلع سواء في الأسواق المنظمة أو في الأسواق غير المنظمة (خارج نطاق البورصة) مهمة جداً وحساسة وذلك لأنها تساهم في توفير المعلومات وبالتالي تحسين عمليات تحليل العلاقة بين أسواق المشتقات وأسواق السلع المادية إضافة إلى أنها تساعد في معرفة الاتجاهات المستقبلية للأسعار.

وفيما يلي شرح مختصر لهذه المبادئ المتعلقة بتعزيز آليات تحديد الأسعار في أسواق المشتقات المبنية على السلع:

1. الشفافية في أسواق المشتقات المبنية على السلع Commodity Derivatives

Market Transparency : ينبغي الجهات التنظيمية نشر الالتزامات الإجمالية المترتبة على الفئات المختلفة من كبار المتعاملين في الأسواق، ولا سيما المشاركين التجاريين وغير التجاريين مع الحفاظ على السرية فيما يخص هؤلاء المتعاملين.

2. الشفافية في التعاملات التي تتم خارج البورصة OTC transparency: ينبغي على أعضاء منظمة الايوسكو تشجيع عمليات تزويد مراكز تجميع المعلومات Trade Repositories بكافة المعلومات المتعلقة بعقود المشتقات التي تتم في الأسواق غير المنظمة (خارج نطاق البورصة) بغية الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، والتخفيف من حدة المخاطر النظامية، وحماية السوق من أي مخالفات قد تحدث. ويجب أن يكون هناك تعاون بين الجهة الحكومية المسؤولة عن الرقابة على أسواق المشتقات والجهة التنظيمية المسؤولة عن مراكز تجميع المعلومات بهدف (1) دراسة وتقييم التحسينات التي من الممكن عملها بهدف تعزيز الشفافية، وتسهيل وصول الجهات التنظيمية إلى المعلومات التي يتم تزويد مراكز تجميع المعلومات بها والإفصاح عنها للجمهور و(2) كذلك اتخاذ خطوات إيجابية مثل تشجيع العمل المستمر في هذا المجال، وضع القواعد أو التوصية بالتغييرات التشريعية لتحقيق هذه الأهداف.